جامعة الملك سعود
King Saud University

كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الندوة الدولية الثانية

قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة

٢٥-٢٧/٤/١٤٣٥هـ
٢٥-٢٧/٢/٢٠١٤م

المحتويات

البحث	الصفحة
كلمة رئيس الندوة د. خالد عايش الحافي	٣
كلمة رئيس التحرير أ. د. نورة الشملان	٥
خطاب التجديد في مجال إحياء التراث عوض بن حمد القوزي	٧
قراءة النقد الثقافي للتراث الأدبي: آفاق التلقي والتأويل أميرة بنت سلمان القفاري	١٧
قراءة حداثية للتراث وإشكالات المنهج دياب قديد	٤٥
من جهود المغاربة في قراءة النصوص الأدبية والنقدية التراثية: دراسة مصطلحية رشيد سلاوي	٦٧
إشكالية المنهج عند النقاد المعاصرين ودورها في تطوير قراءات الشعر القديم عبدالقادر الحسون	١٠١
رهانات تأويل الخطاب التراثي: تأصيل الكيان من المنظور الحواري فاتحة الطايب	١٢٧
معالم النظرية الإشارية في فكر الإمام ابن قيم الجوزية والدرس اللساني الحديث إدريس بن خويا وفاطمة برماتي	١٤١
التناول النصي في التراث النقدي العربي: دراسة في ضوء لسانيات النص رشيد عمران	١٥١
الشروط الأساسية في قراءة التراث اللغوي واللساني مجدي بن صوف	١٦٣
تفسير النص القرآني وتأويله بين المنهج السلفي والاتجاهات الحداثية محمود أبو المعاطي	١٨٥
الآليات التداولية لتحليل الخطاب من وجهتي نظر الأصوليين والتداوليين المحدثين مختار درقاوي	٢١٣
رثائية المعري الإنسانية: قراءة من منظور تناصي إبراهيم الدّهون	٢٥١
قراءة عبدالقاهر الجرجاني وتصوّره لفعل القراءة أبوعبدالسلام محمد الإدريسي	٢٦٧
قراءة القرطاجني في ضوء نظريات تحليل الخطاب الحديثة خليفة الميساوي	٢٨٣
قراءة التراث الأدبي: التراث السردي نموذجًا سعيد يقطين	٣١١
القراءة العاشقة أو إستراتيجية قراءة النص السردي الكلاسيكي: عبدالفتاح كيليطو نموذجًا عبدالرحمن بوعلي	٣٢٣

البحوث

المشرف العام

د. خالد بن عايش الحافي

رئيس التحرير

أ.د. نورة بنت صالح الشملان

مدير التحرير

د. يوسف بن محمود فجال

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. صالح بن زيّاد الغامدي
أ. د. إبراهيم بن سليمان الشمسان
أ. د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
أ. د. مها بنت صالح الميمان
د. محمد بن لطفي الزليطي
د. بسمة بنت ناجي عروس

المدقق اللغوي

د. حسين المناصرة

البحث	الصفحة
أسلوب النداء في العربية دراسة في تداوليّة الخطاب أيمن محمود محمد إبراهيم	٣٤٣
القضايا التداولية للواسمات في الدرس اللساني العربي ومحطات التقاطع الإبستمولوجي في الدرس المعاصر الجمعي أبو العراس	٣٦٥
نحو قراءة إبستمولجية معرفية للتراث النحوي العربي عبدالرحمن بودرع	٣٧٩
اللسانيات والتراث النحوي: إشكالات منهجية وإبستمولوجية محمد بن صالح وحيدي	٤٠٩
الضرورة الشعرية بين نحو الجملة ولسانيات النص منال نجار	٤٢٥
السيميائيات التأويلية إبدال نقدي لقراءة التراث وترهينه عبدالله بريمي	٤٥١
سيميائيات التلفّظ وتأويل الخطاب: بائية علقمة الفحل أنموذجًا عبدالفتاح يوسف	٤٧١
التحليل السيميائي للنصوص التراثية: مقاربة لتجربة عبدالفتاح كيليطو عبداللطيف محفوظ	٥١٧
آليات تحليل النص التراثي في ضوء المناهج المعاصرة السيميائية / التداولية نادية لقجع جلول	٥٣٣
قضايا تداولية في الخطاب القصصي القرآني: قصة سيدنا يوسف أنموذجًا إيمان جربوعة	٥٥٧
المعجمية الحديثة وإعادة قرءة التراث اللغوي العربي عبدالرحمان أحمد يجيوي	٥٧٩
المهمل في المعجم العربي وسبُل استثماره في وضع المصطلح عبدالقادر بن ميلود سلامي وسليمة حبيب بحياوي	٦١٣
نحو تسطيع «المرايا المقعرة» قراءة نقدية في بعض القضايا الواردة في كتاب المرايا المقعرة حميدي بن يوسف عمر	٦٣١
وقائع الخطاب في كتاب مجالس العلماء للزجاجي وسمية عبدالمحسن المنصور	٦٥١
تأصيل التراث في ظل الأدب المقارن بشير أحمد يوسف عمر	٧٠١
ماهية التراث ضمن المحمولات الأيديولوجية الحديثة عند الشاعر العربي المعاصر حبيب بُوهرور	٧٢٥
القراءة الحداثية للتراث: موقع التراث في بيانات الحداثيين العرب عبدالله العشي	٧٤٥
النقد الحداثي ورهاناته بين نصوصيّة عربية وإجرائية غربيّة لعموري زاوي	٧٦٥
المصطلح النقدي Hermenetics بين خلفية الفكر الغربي وواقع التصور العربي مختار عبدالقادر لزعر	٧٨٥

العنوان

ص.ب : ٢٤٥٦
الرياض: ١١٤٥١
هـــاتف: ٠١١٤٦٧٥١٠١
فـــاكس: ٠١١٤٦٧٥٠٩٤

البريد الإلكتروني

nadwa.arabic@ksu.ed.sa

القضايا التداولية للواسمات[1] في الدرس اللساني العربي، ومحطات التقاطع الإبستمولوجي في الدرس المعاصر

الجمعي محمود بولعراس

الأستاذ المساعد في اللسانيات، معهد اللغويات العربية، جامعة الملك سعود، بالرياض

ملخص:

من جدلية الجملة إلى الفعالية الخطابية للمتكلم، مازالت مسألة الواسمات تستدعي فهما مغايرا عن الآراء الظاهراتية والتأويلات التوليدية إلى المحطة التداولية لموقعية الوسم في الكلام، ومن هنا تكمن مشكلة البحث وهي هل أن التخريجات الحديثة في التداوليات الخطابية وغيرها، وحركية خطاب المتكلم الكائن الاجتماعي، ثم آثاره على المستوى القصدي موجودة في تراثنا العربي، وهو ما تقصيناه في المحطات التي تقاطع معها الدرس اللساني التداولي الحديث بالدرس اللساني العربي.

تمهيد:

منطق العربية التواصلي قائم على باطن دلائلي رمزي، تحيى فيه القضايا النصية ممثلة في حمولات معنوية هي دلائل التمثيلات اللسانية، ومنها الواسمات الإعرابية، التي تنم عن الكفاءة اللغوية. التثبيت الذي ترتسم فيه العلاقة التسلسلية الفونيتيكية ممثلة في المظاهر الفيلولوجية، ينبئ عن عبقرية لغة صرحها أحداث الطبيعة في التمطيط الصوتي من رفع ونصب وجر في التكوّن والتمثل والحبك، حيث يجري فيها الإيقاع بالسيرورة الدليلية داخل الأكوان الممكنة الموجودة والضرورية ، وتبرهن عن حالة متواصلة للوجود الإنساني إلى غاية النضج الكيفي، ووجود الواقعة الكيفي الإيجابي بالتمكن الفعلي، ووجود القانون هو الذي سيبرهن عنه إعرابيًا في محاولة الفهم، بملاحظة ما يتأسس عن استقراء واع لصياغة الفكرة، وذلك في استرجاع تكوّني لها، حيث يعمل الإعراب في هذا الجسم على أن يجعل المادة في بوتقة تنحل فيها المعطيات المرصودة، وذلك بالنظر إلى الكيفية والإضافة البلاغية البيانية

(١) هذا المصطلح لعبد القادر الفاسي الفهري.

التفسيرية، ثم رسم بياني لهذا المعطى في تمثلات الصياغة للتجربة المعطاة كذلك، التي قوامها التمثيل اللساني وهو موضوع المقولات البشرية.

نعمل داخل العمل الإعرابي على استيعاب التشعبات ومستويات مجاري التفاعل الخطابي العربي، في تنسّجه الفردي والجماعي والتأثر الزماني الآني والتطوري ،أي ما يعبر عنه بالدياكروني والسايكروني، لأن قضية الوسم ظاهرة ظلت تلازم العبارة القياسية في اللسان العربي والنص المقدس بالضبط ، المغلق المسجون في بوتقة اللغة بكل كياناته السياقية اللغوية التركيبية، المتواصلة بالروابط الإحالية المختلفة، مما جعل مبرر التفسير البياني الفونيتيكي له سمة غالبة تسيطر على إطلاق تعميمي على خاص، كاد أن يكون الضرب المثالي في البحث والتصنيف١ ، والعلة المباشرة في التحليل التي تستفهم التجربة في سياقاتها المختلفة.

المنطقية التي تحتكم لها الدلائل الفونولوجية التي منها الواسمات الإعرابية وغيرها٢ في الصناعة والتنوع اللساني هي التي نريد أن نقف عندها في الجسم المعطى منطقيًا وصوريًا، لأننا نعتبر الكشف القائم على معطى فونولوجي ينسّق في كثير من الأحوال الخطابية، بل حتى في النص ذاته الذي يفترض فيه ترجمة لسانية تلفظية لصور بصرية مثلاً ، أو إثارة لفكرة التمثل السيميائي للطبائع التواصلية البشرية في مختلف الإيماءات، التي توحي بدلائل معنوية تجسدها السيرورة الخطابية ، المجبرة والمستغنية في الوقت نفسه عن التمثلات الفونولوجية في إنجاز العبارة المتكلم بها، حيث تستفيض بل تعين على قوة التبليغ المطروحة في هذا المعنى البصري أو الحسّي٣ مثلًا.

فالقارئ للنص القرآني ينتفض للعبارة وبنائها لمجرد الصور الذهنية المرتسمة ،لأنها تستقطب شحنات سيميوزية٤ تقلص المقولات الرئيسية في نسق صوتي، وتكهرب وتدغدغ الحس اللغوي في مستوى الفهم، حيث إن التماس الذي تتعالق فيه المدارات المهيّجة للتراكب والتفاعل في الكلمات تتمفصل فيه المعالجات الدلالية المعجمية،بل تفقد فيه في بعض المناسبات روحها الذوقي المنطبع عنها قبليًا، لتتجلى في مظهر سيسمح لها بالتطرف التعانقي بينها وبين معالجات معجمية أخرى٥ ، مثل غياب الواسمة الإعرابية.

---

(١) كثير من المصنفات النحوية سيطرت عليها فكرة التصنيف حسب الواسمة فهناك باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقس على ذلك.

(٢) معجمية، صرفية، تركيبية.

(٣) لغة الحواس والإشارات الإنسانية ولغة الطبيعة مثلاً.

(4)Semeiosis

(٥). نشير هنا إلى قضية قوة الفعل ونظرية التفاعل الكيميائي للكلمات.

تقوم الدراسة حول نظام الواسمات الإعرابية على أنها مظاهر مورفولوجية صوتية لمؤثرات معنوية، وأخرى تستلزم تحويلاً لوظائف الكلمات في سياقات متعددة وتجدر الإشارة بالذكر إلى الجدل العنيف الذي قام حول مسألة " دلالة الواسمات على المعاني [1]"، فأصبحت الواسمات هي الإعراب بجملته، وأصبح الإعراب يعني تمكن الواسمات على أواخر الكلمات من أسماء وأفعال، بعدما كان تحليلاً يشرح التراكيب آخذًا بكل القرائن اللفظية والمعنوية من أجل هذا الشرح والتفسير.

الإحالة الواسمة للكلام والرمز الصوري في اللسان الذي مظهره العبارة، تحيل إلى المدلولات والمواضيع، فهي مؤول منطقي، أو على الأقل شرط صوري في البيان للطبائع الرمزية الفونولوجية.

١ - مسألة الواسمات الإعرابية في الدراسات العربية الأصيلة :

ينسب الزمخشري بعد هذا المدخل الإعراب إلى الكلمة، فينعتها بالمعرب، ذلك أنه رأى في الواسمات الإعرابية التي تتمكن على الأسماء ثم الأفعال، القرينة التي يعزى إليها البيان كله، وهذا سمة اللغة العربية الفصيحة، حيث إطلاق الصوت في آخر كلماتها يجعل من الكلمة التي يتمكن عليها هذا الوسم مصنفة من حيث تمحورها في التركيب اللغوي وحسب قدر العناية بها.

فالرفع في الحقيقة هو رفع شأن الكلمة التي تمكّنت عليها الضمة، وهي محور الكلام وبؤرته ونواته، وهو الذي ينبه إليه المخاطب بالكلام، حيث يجعل هذه الكلمة شأنه، وهي التي يريد أن يتكلم عليها المتكلم، ويخبر عنها أو يصفها، ثم إن المستمع يريد أن يسمع عنها ويُتكلم عنها.ثم تأتي بعد ذلك المتعلقات التي تصف وصفًا مباشرًا المرفوع، ويسند إليها فعل الواسمة أو الوصف الثابت أو المتحرك.

هذا الشأن هو ما يطلق عليه بالمسند والمسند إليه، فإذا كان كلامنا عن المكملات والفضلات فضلنا أن ننبه إلى علاقة الكلمة بالمحور والبؤرة في التركيب اللغوي الدينامي إلى الكلمات الأقل اهتماما من الرفع، إذ هو أقوى من النصب الذي هو مستوى متوسط التصويت في الفونولوجيا العربية ،وهكذا شأن الخفض الصوتي الذي تمثله واسمة الجر من حيث التعلق والتبعية بالمسند الفعلي أو الوصفي.

التركيز على الواسمات في الإعراب ثم تقديرها وإيجاد البدائل عنها في الأسماء التي لا تتمكن عليها الواسمات الإعرابية، هو أساس البيان والتفسير في التركيب اللغوي العربي،فنبحث عن بؤرة الاهتمام في التركيب، ثم الوشائج سواء أكانت فعلاً أم صفة لهذا الاسم المراد إخبار المخاطب بحاله والكلام عنه، ثم تنضيده وتدعيمه أو

(١) ينظر، السيوطي (جلال الدين): الأشباه والنظائر١/٧٦.

توضيحه أكثر، ووصفه يأتي بالمتعلقات الأخرى سواء أكانت فضلات في الكلام أم مكملات للحديث في التركيب اللغوي العربي.

النحويون من العرب القدامى كانوا على فطنة كبيرة وعلى عبقرية فذة، حينما اكتشفوا أن التركيب اللغوي العربي قائم على الوسم الإعرابي سواء أكان واسمات من ضم وفتح وجرّ أم مقدرة أم معترضًا عليها في حدوثها في الأسماء المعربة.وبنوا عليها الإعراب،حتى عدّت الواسمات الإعرابية وتمكّنها في آخر الأسماء، لاختلاف العامل الذي يحدثها سواء أكان فعلاً يسم الاسم المرفوع بالحركية أم وصفا يجعل الاسم المرفوع في وضع وصفي دائم، ومن ثم نبرر إطلاقهم مصطلح الإعراب على التفسير البياني وتوضيح العلاقات التي تربط الكلام العربي ،الذي نعتبره منهجًا ينظر في صلاحية المادة المعرفية للنحو، الذي تعد قواعده المنارة التي يهتدي بها الإعراب، أو على الأصح المنهج الإعرابي لعدم احتوائه على الناحية المعرفية، ومن ثم أطلقنا على الإعراب المفهوم الشائع الذي يعني التحليل النحوي على أساس النظر إلى الوسم اللفظي أو المعنوي الذي يؤشر الكلام العربي، ومن ثم فإطلاق الإعراب على الواسمات الإعرابية لا التحليل النحوي يبدو ضربًا من الحيف وابتعادًا عن الحقيقة، وقصورًا ضيّق فيما يبدو لي مباحث النحو، بل جعل من الإعراب عملا يقتصر فقط على الواسمة الإعرابية أو تجلياتها المختلفة، ومن ثم فالتحليل النحوي الذي يبحث في التركيب اللغوي على أساس غير هذا الأساس، لا يعد من الإعراب الذي يوضّح الكلام،وبخاصة تلك الرؤى اللسانية التي تمجد مرة التدليل المعجمي أو الوظائفي أو السياقي الاجتماعي المقامي، لا التدليل الصوتي الذي نسجت به القوانين النحوية الفردية بنويًا، بل حتى في التدليل الفونولوجي للقيمة الوظيفية للتنغيم والنبر والحدود الفونولوجية التي تتعدى الواسمات الإعرابية، مثل المؤشرات السيميائية التي لا تقلّ أهميتها عن هذه الأخيرة، بل في رؤية سياقية أخرى ترتكز عليها الدلالة التأويلية والفهم عند المخاطب، وينظر إليها في مقامات سياقية اجتماعية أو ثقافية أو عاطفية أو نفسية التي قد تنسّق بالفهم البنوي للسياق التركيبي اللغوي، فالإيماءات المختلفة للخطاب الدينامي لا النص الاستيتيكي قد تستحوذ على الدلالة والفهم، بل في النصوص التي يتجاوز نسيجها العادي إلى الفنيات المنزاحة كالأدبيات والشعريات المختلفة.

أثر عن الزجاجي أنه قال: " فإن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا إليه، وأصبح إليه من أجله ؟ فالجواب أن يقال: لا إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة، ومضاف ومضاف إليه، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقال : ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع " زيد " على أن الفعل له، وبنصب " عمرو " على أن الفعل واقع به، وقالوا " ضرب زيد " فدلوا بتغير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه " فقالوا : هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على الإضافة، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه

الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني "[1]

وكان لهذه الفلسفة مذهبًا مناقضًا، فيرى صاحب المذهب الثاني المناقض للزجاجي قطرب أن الواسمات الإعرابية لم تكن دالة على المعاني، وإنما جيء بها لربط الكلام .

وهكذا نشأت اللسانيات العربية بين جدل لا طائل من ورائه وبين مطارحات لمسائل لا تخدم العلم، ومن أهم الأسباب التي طرحتها الواسمات الإعرابية :

مسألة إعراب الفعل المضارع واختفاء الواسمات في بعض الأسماء، ومسألة الواسمات في الأسماء التي جاءت على صيغة الجمع والمثنى، وكذلك الأفعال الخمسة، ثم أثارت مسألة الواسمات اشتراك أكثر من وظيفة نحوية في واسمة واحدة .

إن التقعيد على أساس الواسمات، لا يعدو أن يكون ضربًا من الضياع في ضبط القواعد النحوية وخدمه المعنى المراد من وراء كل تركيب ؛ يذهب تمام حسان إلى أن الواسمات الإعرابية : " قرائن صوتية شأنها شأن النغمة في الكلام علاقتها بالمعنى علاقة عرفية " [2] فهي توحي بمعنى وظيفي معين لكن ليس على سبيل الدوام، كما يمكن أن نفهم معاني من بعض حروف الألفاظ التي أطلق عليها ابن جني في " باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني " هذه المعاني الوظيفية .

وتذهب بعض الدراسات النحوية إلى أن الضمة علم الإسناد، والقول بأن الفتحة ليست واسمة دالة على وظيفة نحوية وإنما هي الواسمة الخفيفة المستحبة عند العرب، إنها تلك النظرة الجمالية التذوقية للحروف والواسمات : " وأن الحركات الإعرابية دوال على معان ... في تأليف الجملة وربط الكلم " [3] ، وليست كما زعم من أنها أثر يجلبه العامل .

بينما تذهب دراسات أخرى – كانت على جانب كبير من الصحة – إلى أن المسألة للمتكلم وهو الذي يتحكم في هذه الواسمات بحسب إرادته ومقصوده – وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى قول ابن جني : " وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمرا قائم وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفاعل لوقوعه الاسم، هذا ظاهر الأمر

---

(١) السابق : ١/٧٨.

(٢) الأصول، ص ٣٢٥.

(٣) إبراهيم، مصطفى، إحياء النحو، مقدمة، ص.أ.

وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت أثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح "[1]

فابن جني يحدد مسألة الواسمات الإعرابية ودلالتها على المعنى في أنها من :

١ - فعل المتكلم : وهو الذي يحدد الواسمة المناسبة بحسب مقصوده.

٢ - إن الواسمات آثار فعل المتكلم جيئت لغرضين :

- بمضامة اللفظ للفظ .
- زأو باشتمال المعنى على اللفظ .

و هكذا يمكن أن نوفق بين جدل قطرب والزجاجي، والحقيقة أن للدلالة أثرًا " في تغير الوظيفة النحوية وأن كل تغير تناسبه واسمة معينة، والوظيفة النحوية في نحو العربية مرتبطة بالواسمة الإعرابية، إذ إن الواسمة هي التي تحدد للمستمع أو القارئ نوع الوظيفة النحوية، ولذا فإن احتمال صحة أكثر من علامة على الكلمة – بالرغم من استحسان علامة دون أخرى، وفقًا للدلالة المقصودة – خصوصًا في القرآن الكريم يعد لونًا من ألوان عدم ثبات الوظائف النحوية، وهو أن يحل مفرد بعلامته محل مفرد آخر بعلامة مغايرة، مثل المفعول به في حالة نائب الفاعل، فقول ربنا تبارك وتعالى : "ويهلك الحرث والنسل "[2] فنصبت ومنهم من يرفع " ويهلك " رفع لا يرده على : "ليفسد " ،ولكنه يجعله مردودًا على قوله : (ومن الناس من يعجبك ... ويهلك "[3] وعلى الوجه الأول أحسن.

٢- الواسمات الإعرابية في سياق التداولية :

إن الواسمات آثار لمؤثرات دلالية نفسية، يضفيها المتكلم في كلامه ليبلغ من خلالها رسالته وفكره إلى المتلقي أو السامع، وما العوامل اللفظية إلا كونها تنقل الكلام من سياق إلى سياق آخر مخالف له، وينبئ عن معنى آخر تتغير فيه الوظائف، والعلاقات الداخلية التي تربط الكلمات (أي في ترابط معاني الكلمات)، " إن الواسمات الإعرابية ظواهر مورفولوجية تابعة لكلمات لا ترتبط بوظيفة دلالية (أي لا معنى لها في نفسها)، فالواسمات مجرد وسائل

(١) الخصائص، ١/١٠٩- ١١٠.

(٢) الآية : ٢٠٥ من سورة البقرة.

(٣) الآيات ٢٠٤- ٢٠٥ من سورة البقرة.

نحوية لا تكمن مهمتها إلا في أن تظهر الكلمات التي لها معنى في نفسها وأن تحددها أو تغيرها أيضًا وأن تنظم العلاقات بين الكلمات ذات الدلالة "[1]

و يمكن أن نمثل لنشوء الواسمات في السياقات التالية:

- الجو ممتع (سياق إخباري عام، علاقة الجو " ممتع " علاقة وصفية على الدوام) فبدخول : إن تتغير العلاقة بين " الجو " و" ممتع " ،أو أن هذه العلاقة تتوطد فتنشأ علامة أخرى تدل على هذا التغيير فنقول:
- إن الجو ممتع (يصبح " الجو " في درجة من التأكيد، ومن ثم فإن " ممتع " صفة مؤكدة) وبدخول: " كان " تتغير العلاقة بين " الجو " و" ممتع " من علاقة وصفية إلى علاقة حالية، فيقتضي ذلك تغير الترابط ونوعيته بين هذين الكلمتين فيكون:
- كان الجو ممتعًا (تتحول الصفة إلى حال).

وتعد الواسمات بذلك مورفيمات نحوية شكلية صوتية تربط المعنى العميق بالشكل السطحي للجملة، كما أنه لا يمكن أن نفهم مضمون عنصر ما في السلسلة الكلامية إلا من خلال العلاقة القائمة بين الشكل والمضمون (أي شكل المضمون وشكل المنطوق) فشكل المضمون إذن هو محتوى الشكل المنطوق، وبهذا فالواسمات تعد إحدى هذه الدلالات الشكلية المنطوقة .

فدلالة تركيب في جملة ما شيء، والتصور الذي يعبر عنه والذي يحدد معناه شيء آخر، أي أن الأصوات المعبرة عن المعنى علاقتها بهذا الأخير علاقة اعتباطية، ولا يمكن أن نربط أي صوت بمعنى معين، ومن ثم إثارة تصور معين لأصوات معينة، ومن هنا فالواسمة الإعرابية صوت لا ارتباط له بالمعنى مباشرة، واللفظ لا يدل دومًا على المعنى لوحده، فالمعنى صعب أن نستدل عليه باللفظ .

فالكلمات المؤلفة للجملة ترتكز أساسًا على معنى كلمه مركزية يكون معناها رابطًا لهذه الكلمات ويجعلها دينامية في تركيب معين، إن معنى هذه الكلمة المركزية يتوزع بنسب متفاوتة بين هذه الكلمات التابعة للكلمة المركزية، وبقدر كمية المعنى الموزع والمفرغ في تلك الكلمات المتغيرة والمفرغة من معناها المعجمي نسبة معينة والمتفاعلة في معنى الكلمة التابعة لها. فيمكن مثلاً أن نتصور معنى " قاتل " في التركيب الثاني : "هرب القاتل"، أن

(١) سعيد حسن بحيري: نظرية التبعية في التحليل النحوي، ص ٨١.

كلمة " قاتل" لم تعد تعني في هذا السياق دلالة " قاتل " خارج السياق، فقد أصبحت بدلالتها الجديدة المتفاعلة مع معنى الكلمة المركزية (هرب) فأصبحت تدل على : (هارب) أي أن قاتل تصبح تساوي :

قاتل: شخص + قاتل + هارب لكن كمية معنى هارب في هذا طغت على معنى قاتل بشكل هائل ومريع حتى أصبح في الممكن تصور: قاتل = هارب.

إن تغير معنى كلمة " قاتل " يؤدي بها إلى تمكن الواسمة " الضمة " على آخرها، نتيجة هذا التفاعل الكيماوي بين معنى الكلمة الرابطة المركزية(هرب) ومعنى الكلمة المربوطة (قاتل) .

إنه يمكن أن نقتصر في فهم الجملة التالية: " فتح المفتاح الباب " على " فتح الفاتح المفتوح" ولا يهمنا ما هو المفتاح وما شكله ولا كلمة " الباب " كذلك.

وهكذا فإن الاسم الذي يرتبط بالفعل ارتباطًا قويًا لفظيًا يكون مرفوعًا أي يسند إليه إسنادًا، والذي يرتبط معه ارتباطًا في المعنى ويكون أقل وفي درجة تالية في ترابطه مع الكلمة المركزية (الفعل) يكون منصوبًا.

٣- رتبة الوسم الإعرابي في التحليل النحوي التداولي :

إن التعقيد والتقنين على أساس ظاهرة الواسمات الإعرابية أمر قاد في كثير من الأحيان إلى أحكام خطيرة كانت من ثمراتها التخلي عنها وهدم اللغة العربية بذلك.

يذهب أحمد المتوكل في بناء الجملة وكيفية تمكن الواسمات الإعرابية عليها قبل التشكيل الصوتي لها مذهب " سيمون ديك " (Simondik)، ويرى أن في اللغة العربية أسسًا تسبق البنية الوظيفية، فهي تمهد لها، وذلك من طريق تكون بنى حملية (صرفية) قادرة على تحمل معان، فهي بمثابة أوعية للمادة المعجمية، ثم إنها قادرة على تقبل معان أخرى عن طريق قابليتها للتوسيع، فمن طريق أطر حملية (أطر ذات معان خلفية تستفاد من صيغتها أو من اللواحق أو السوابق) والحدود (أي الموضوعات التي يمكن لهذه الأطر أن تحملها أو الدلالات المختلفة التي ستفرغ في هذه الحدود) تتكون البنية الحملية النووية، ثم من طريق التوسيع لهذه المباني الحملية النووية إلى معان أخرى أتت أساسًا من الإسناد التركيبي، ومن طريق هذا الإدماج بين الحدود للموضوعات الإسنادية، تتكون بنية حملية من البنية الحملية النووية [1]، مثلاً : أن إسناد الفعل للفاعل تكون البنية الحملية النووية، وتكون البنية الحملية الموسعة يكون مثلاً من طريق الإسناد المفعول إليهما .

(١) أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص ١٧.

إن هذا الإسناد يجب أن يطابق قيود الانتقاء كما تتحكم فيه قواعد معينة هي قواعد إسناد الوظائف :[1]

١ - قواعد إسناد الوظائف التركيبية : كالفاعل والمفعول.

٢ - قواعد إسناد الوظائف التداولية: بمعنى وضع المكون المراد الحديث عنه في مقامه (ما يسمى البؤرة) كوضع المبتدأ مثلاً في الابتداء قصد وصفه للمتكلم الذي يجهل أحكام هذا الاسم.

إن وضع الأسماء مواضعها يخضع بعد المراحل الأولى لمراحل تالية هي خضوعه للقواعد التعبيرية فيقتضي وضع المكون الدال ما يشكل (المحدث عنه) داخل الحمل في وظيفة المسند إليه (المحور)[2].

إن قواعد التداولية تتجلى في أحكام: المبتدأ، والذيل، والبؤرة، والمحور، إذ تعتبر الوظيفتين الأوليتين خارجيتين بالنسبة للحمل والآخرين داخليين.[3]

و يكمن الاختلاف الأساسي بين الأصناف الثلاثة من الوظائف (أو العلاقات) فيما يلي: (أي بين الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية).

تحدد الوظائف الدلالية الأدوار التي يقوم بها موضوعات المحمول بالنسبة للواقعة (عمل، حدث، وضع، حالة) التي يدل عليها هذا الأخير، ففي الجملة (شرب زيد الشاي) يقوم "زيد " و" الشاي " على مستوى البنية الحملية للجملة بدوري المنفذ والمتقبل على التوالي، وذلك بالنظر إلى الواقعة التي يدل عليها المحمول " شرب " (وهو عمل).

و تحدد الوظائف التركيبية الوجهة المنطلق منها في وصف الواقعة الدال عليها المحمول، فوظيفة " الفاعل " تشكل الوجهة الثانوية.

وتحدد الوظائف التداولية العلاقات القائمة بين مكونات الجملة بالنظر إلى الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة، فوظيفة " البؤرة " مثلاً تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب أو يشك في صحتها أو ينكرها[4]

---

(١) نفسه، ص ١٨.

(٢) نفسه، ص ١٤٦.

(٣) نفسه، ص١٨.

(٤) السابق: ص ١٤٥.

ويمضي : " سيمون ديك " في تفسيره لتكون البنية المكونية للجملة، فإنه بعد تكوين البنية الوظيفية، تضم قواعد التعبير : وتشمل قواعد التعبير مجموعة القواعد الآتية :

١- قواعد إسناد الحالات الإعرابية ".

٢- قواعد إدماج مخصصات الحدود " إدماج أداة التعريف مثلا ".

٣- القواعد المتعلقة بصيغة المحمول (بناء للفاعل / بناء للمفعول / إدماج الرابط كان).

٤- قواعد الموقعة " التي تترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة.

٥- قواعد إسناد النبر والتنغيم[١]

فتسند الحالات الإعرابية إلى مكونات الجملة بمقتضى وظيفتها الدلالية أو وظيفتها التركيبية أو وظيفتها التداولية، وتفاعل الوظائف الثلاث في تحديد الحالات الإعرابية بالشكل التالي[٢]

أ - إذا كان المكون حاملاً لوظيفة دلالية فقط تسند إليه الحالة الإعرابية (النصب) أو الحالة الإعرابية " الجر " – إذا كان مسبوقًا بحرف الجر – بمقتضى وظيفته الدلالية نفسها.

ب - إذا كان المكون حاملاً لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية تسند إليه الحالة الإعرابية " الرفع " إذا كان فاعلاً أو الحالة الإعرابية " النصب" إذا كان مفعولاً بمقتضى وظيفته التركيبية، بمعنى أن الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية تخفي الحالة الإعرابية التي تستوجبها الوظيفة الدلالية .

ج - إذا كان المكون حاملاً لوظيفة تداوليه فإنه لا يخلو من أن يكون :

- إما مكونًا داخليًا (أي جزء من الحمل، مثل البؤرة).
- وإما مكونًا خارجيًا (منادى، مبتدأ، أو ذيلاً) .

و يأخذ هذا المكون حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية إذا كانت له وظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته التداولية، والمكون الخارجي يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية نفسها، فالمبتدأ يأخذ الرفع بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها وهي الابتداء .

و هذه الواسمات الإعرابية يمكن أن تتشكل وتتحقق كما لا يمكن أن تحقق.

إن تشكيل الوظائف النحوية يتم وفق المخطط التالي :

---

(١) السابق : ص ١٩.

(٢) نفسه، ص١٩.

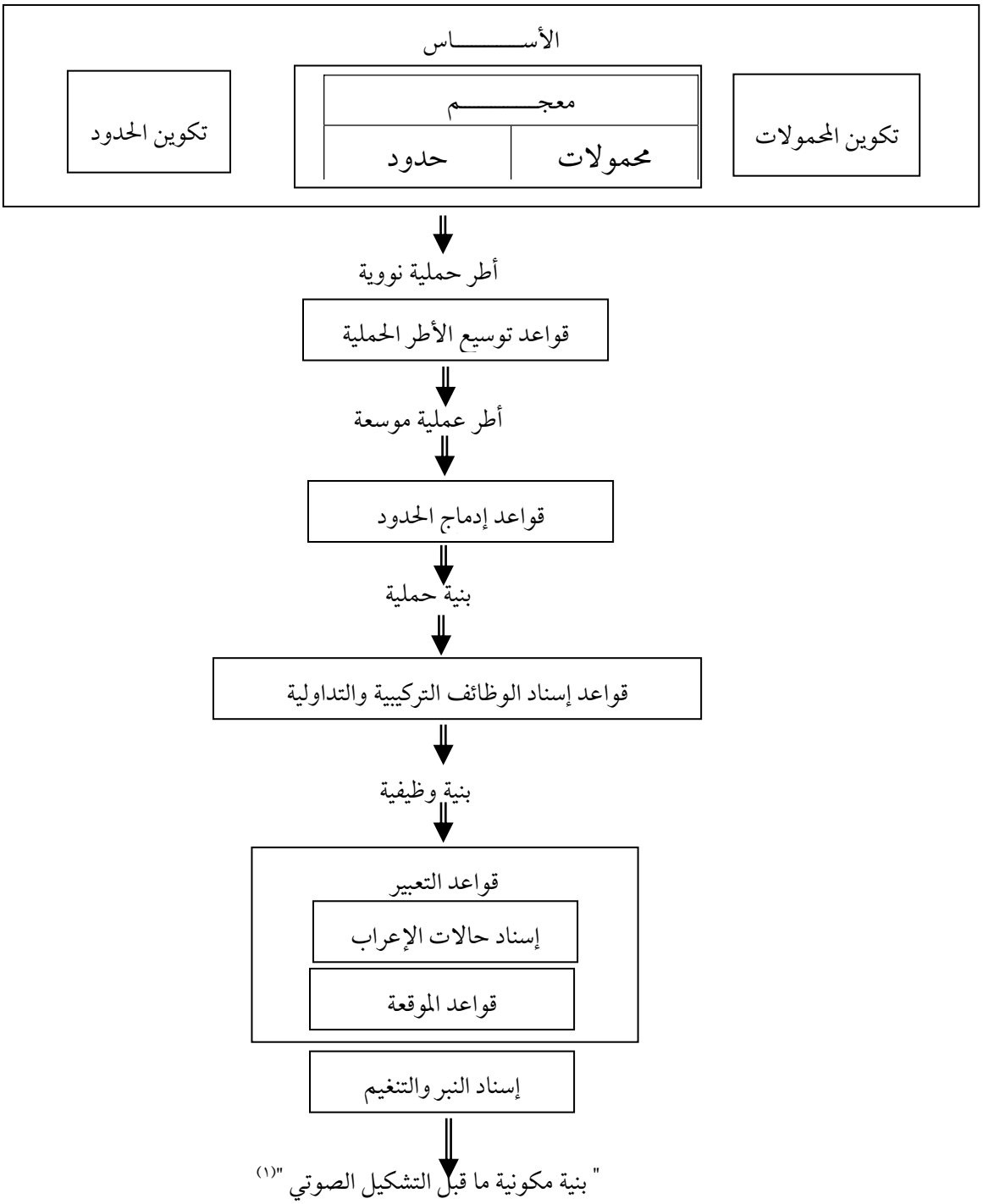
الأســـــــاس
تكوين المحمولات
معجـــــــم
محمولات
حدود
تكوين الحدود
أطر حملية نووية
قواعد توسيع الأطر الحملية
أطر عملية موسعة
قواعد إدماج الحدود
بنية حملية
قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية
بنية وظيفية
قواعد التعبير
إسناد حالات الإعراب
قواعد الموقعة
إسناد النبر والتنغيم
" بنية مكونية ما قبل التشكيل الصوتي "(١)

(١) السابق، ص : ٢٤.

ومهما يكن من أمر، فإن البحث حول نظام الواسمات الإعرابية صعب للغاية حتى وإن توصلنا إلى نتائج تبدو مطمئنة وعلمية، فإنها نسبية إلى درجة كبيرة جدًا، ويكمن السر في المتكلم نفسه إذ إن الكلام نفسي والبحث فيما هو نفسي صعب التقعيد له .

و لهذا نجد سيبويه يربط بين الحالة الإعرابية (الواسمة) ودلالة الجملة وإرادة المتكلم ومن ذلك: "النصب على الشتم وذلك كقولك: " اصنع ما ساء أباك " و" كره أخوك الفاسقين الجنتين "، وقد حمل هذا وما يليه على وجهين النصب كما سبق والرفع على الابتداء كما في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح أو الشتم مثل :"يا أيها الرجل وعبد الله المسلمين الصالحين " وما يجري من الشتم مجرى التعظيم مثل : (أتاني زيد الفاسق الخبيث)، والنصب على المدح والذم والترحم أو الاختصاص أو الاستشفاء أو غيرها من معاني الأساليب النحوية "[1]

و يحدد هنا أيضًا السياق الذي يستخدم فيه الاسم منصوبًا وتتغير دلالة السياق وحال كل من المخاطب والمتكلم بتغير الحالة الإعرابية يقول : في (هذا عبد الله منطلقًا) والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقًا، لا تريد أن تعرفه عبد الله، لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت : أنظر إليه منطلقًا [2].

" فالمتكلم يريد التنبيه والإثبات لإنسان يظن أن المخاطب يجهله أو كان يجهله ومثل ذلك ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ، فالمتحقق في النصب مفقود في الرفع وذلك مثل : " هذا الرجل منطلقًا"، إنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد، وإنما أشار فقال : " هذا منطلق "[3]

وهكذا يكون في النصب أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد ذلك، إنما يريد الإشارة، فيكون في الرفع الدلالة على الإشارة وفي النصب التذكير والتنبيه والتعريف.

هذا ما جعل سيبويه وابن هشام يقران بأن المعاني الأسلوبية هي التي تتحكم في وضع الواسمات وأن كل واسمة تنبه بخطاب معين.

وكمية المعنى المأخوذ من الفعل هي التي تحدد الواسمة، حتى وإن استبدلت الكلمة التي تريد معناها بغيرها أو كما يقول عبد القاهر الجرجاني : " فإنك إذا ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو

(١) الكتاب، ٢/٦٠- ٦١، ٢/٧٠- ٧١، ٢/١٩٤.

(٢) نفسه، ٢/٧٨.

(٣) ينظر، ابن هشام: مغنى اللبيب، ١/٥٦٣.

شبيهه فتجوزت في ذلك الكلمة وفي اللفظ نفسه "[1] إلى أن يقول : " وأعلم أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير إذا نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة مثل أنك تقول في " ربحت تجارتهم"[2] ربحوا في تجارتهم وفي " يحمي نساءنا ضرب " ، نحمي نساءنا بضرب، فإن قولك ذلك لا يتأتى في كل شيء ألا ترى أنه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك: أقدمني بلدك حق لي على إنسان : فاعلاً سوى الحق "[3]

و يقول عبد القاهر الجرجاني : (وليس أحدهم بأن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب والمضاف إليه الجر بأعلم مني غيره، ولا ذاك المفعول به مما يحتاجونه فيه إلى حدة الذهن وقوة خاطر، إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز كقوله تعالى: " فما ربحت تجارتهم" .

وكقول الفرزدق: سقتها خروق في المسامع...

و أشباه ذالك مما يجعل الشيء فيه فاعلاً على تأويل يدق، ومن طريق تلطف ولا يكون هذا علمًا بالإعراب ولكن بالوصف الموجب للإعراب "[4].

الخاتمة:

تقوم هذه النظرة على أن الأساس المعتمد للإعراب هو المعنى، ومن ثم إعادة الكلام وفهمه في مستواه الإبلاغي والمقامي، بعد أن نظر إليه بمعزل عن وظيفته وعن الثنائية (متكلم / مخاطب)، ومن ثم فقدان الحلقة التواصلية، والقدرة على ذلك، والإعراب بوصفه معالجة مشكلة الإفهام يجب أن لا يفرط في المعنى، ويعتني بما يتعلق به المعنى من أشكال لا تعدو أن تكون مظاهر صوتية، ومادامت المهمة الأخيرة للخطاب الكلامي هي التواصل، فيجب أن لا يتعلق بالمظاهر، ويغفل اللب الذي من أجله تتكون هذه المظاهر الشكلية .

(١) دلائل الإعجاز، ص ٢٧٤.

(٢) الآية: ١٤ من سورة البقرة.

(٣) السابق، ص ٢٧٧.

(٤) السابق، ص- ص: ٣٥٨- ٣٥٩.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم ، مصطفى، إحياء النحو.القاهرة، ١٩٥٩.
- المتوكل،أحمد. الوظائف التداولية في اللغة العربية. الدار البيضاء –المغرب: نشر وتوزيع، دار الثقافة، ط١، ١٩٨٥.
- زحسان، تمام.الأصول. الدار البيضاء: دار الثقافة، المغرب، ١٩٨٦.
- ابن جني. الخصائص.تحقيق محمد علي النجار. القاهرة :١٩٥٢.
- بحيري، سعيد حسن. نظرية التبعية في التحليل النحوي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٨٨.
- سيبويه. الكتاب.تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٧٧.
- السيوطي، جلال الدين. الأشباه والنظائر، طبع حيدر أباد: ١٣١٦هـ.
- الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز، القاهرة: دار مصر للطباعة ،١٣٥٧هـ.
- ابن هشام. مغنى اللبيب، مصر: دار إحياء الكتب ، د.ت.

Abstract:

Case markers are still a linguistic issue for discussion. It requires a different understanding of the phenomenological views and generative interpretations, to the pragmatic position of marking in speech, from the sentence dialectic to discourse effectiveness of speaker.

The current study attempts to investigate the existence of modern interpretations in pragmatic discourse, speech speaker activity (as a social being), and its effect at the semantic level, in the heritage of Arab linguistics, which we discussed in light of points of intersection with the literature of modern linguistics.